ورقة عمل بعنوان

رؤية استرشاديه لتنمية القري المصرية من منظور الخدمة الاجتماعية

إعداد وتقديم

أ.د./ سلامه منصور محمد عبدالعال

أستاذ ورئيس قسم خدمة الفرد بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة

مقدمة :

لقد عانت القري المصرية لعقود طويلة من الإهمال وعدم الاهتمام بالخدمات وإشباع الإحتياجات للمواطنين الذين يقطنون بها ، وتركز إهتمام الدولة لفترات طويلة علي المناطق الحضرية بإعتبارها مناطق يسكنها الصفوة والقادة ، وكان من بين أهم أسباب إهمال الاهتمام بالقري هجرة كثيرا من الصفوة والمتعلمين من أبناء الريف لقراهم التي عاشوا فيها وتربوا علي خيراتها ثم نسوها أو تناسوها مع إنشغالهم عنها ، وكذلك لعدم وجود إستراتيجية لتنمية القري المصرية عبر تلك العقود ، رغم إنشاء جهاز في وقت سابق كان منوطا به تنمية القري المصرية آنذاك وهو جهاز بناء وتنمية القرية والذي تحول فيما بعد لوزارة التنمية الريفية ثم إختفت هذه الوزارة مرة أخري وعادت مسئولية الاهتمام بالقري أو تنميتها إلي المحافظات وأجهزة الإدارة المحلية ، والتي غالبا مايعمل بها غير متخصصين في التنمية وليس لديهم الرؤي العلمية الكافية لمتطلبات التنمية للقري المصرية.

ومن هنا تراكمت المشكلات التي تعاني منها أغلب القري في مصر عموما وفي صعيدها خصوصا لاسيما بعد تفاقم الزيادة السكانية ونقص المرافق والخدمات وحاجة مايتوافر منها للإحلال والتجديد أو التطوير، ولذلك أصبحت القري المصرية الآن أكثر من أي وقت مضي إلي الاهتمام العاجل بها وتنميتها تنمية شاملة.

ومما هو جدير بالذكر – وللإنصاف – قامت الدولة خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي بتنفيذ مشرع يسمي (شروق) أو برنامج التنمية الريفية المتكاملة بهدف تنمية القرية المصرية ،إلا أن هذا المشروع لم يستمر رغم أنه كان يستهدف كما أطلق عليه (شروق) أن يشرق بالخير علي القرية المصرية.

وحسنا فعلت رئاسة الجمهورية أخيرا حينما أطلقت مبادرة تطوير عددا من القري المصرية.

وفي هذا المقال نشير إلي رؤية إسترشادية يمكن أن تساهم في تنمية القرية المصرية من منظور الخدمة الاجتماعية وذلك من خلال المراحل التالية :

أولا : المرحلة الأولي (تحديد إحتياجات ومشكلات القرية)

١- يمكن تحديد مشكلات القرية من خلال تقسيمها إلي مربعات سكنية ، ويتم إختيار أحد القيادات من أبناء القرية قائدا لكل مربع سكني ، ويشترط في هذا القائد أن تربطه علاقه طيبة بالأهالي ويتمتع بالسمعة والسيرة والمسيرة الطيبة معهم ليقود حوارا أو مناقشة بأسلوب العصف الذهني حول إحتياجات ومشكلات القرية من وجهة نظر الأهالي في هذا المربع ، ويُفضل حضور جميع الأهالي في كل مربع سكني أو أغلبهم لهذا الحوار.

٢- يتم تنظيم إجتماع آخر بعد إنتهاء قادة المربعات السكنية من تحديد الإحتياجات والمشكلات في كل مربع سكني ويضم هذا الاجتماع قيادات المربعات السكنية والقيادات الشعبية والتنفيذية وممثلين من أهالي القرية، ويُعقد هذا الاجتماع مساءا في قاعة الوحدة المحلية للقرية أو في أي مكان بزمام القرية ليتسع لأكبر عدد من أهالي القرية يمكن حضورهم ، ويستهدف هذا الاجتماع الاتفاق علي أهم الإحتياجات والمشكلات لأهالي القرية ، وتلك التي لها الأولوية في التنفيذ.

٣- ومن المهم الإشارة إلي أن تحديد أولوية أي مشروع أو إحتياج يتوقف علي حجم المتأثرين (درجة عمق الإحتياج أو المشكلة) من ناحية ، فلو الأهالي بالقرية يحتاجون محطة لتحلية مياه الشري أوتقوية لها وفي نفس الوقت يحتاجون لوحدة صحية ، فإن محطة المياة يكون لها الأولوية في التنفيذ عن الوحدة الصحية لأن كل الأهالي يحتاجون المياه ، أما من يحتاجون الوحدة الصحية فعددهم أقل بكثير ، ومن ناحية أخري توافر التمويل لتنفيذ الإحتياج أو المشروع.

ومن المهم الإشارة للدور الإعلامي الذي يجب أن يمارسه الأخصائي الاجتماعي مع أهالي القرية حول أهمية تنمية قريتهم والمساهمة في ذلك لتكوين رأي عام مساند لجهوده التنموية وكسب التأييد المجتمعي لجهوده في هذه المرحلة وغيرها من المراحل التالية.

ثانيا : مرحلة التخطيط

وفي هذه المرحلة يتم الآتي :

١- يقوم الأخصائي الاجتماعي الذي يعمل بالوحدة المحلية أو (جمعية تنمية المجتمع بالقرية) بالتعاون مع أخصائيي التنمية بإدرة التنمية بالوحدة المحلية بالقرية بعد ترتيب إحتياجات القرية ومشكلاتها وفقا للأولوية بإتخاذ إجراءات وضعها ضمن خطة التنمية علي مستوي المحافظة ، وقد تتطلب هذه المرحلة تكوين جماعات عمل من الأهالي لمقابلة المسئوليين أو إبراز مشكلات القرية وإحتياجاتها لهم وإستخدام إستراتيجية الإقناع أو الضغط إن لزم الأمر (ويمكن إسترشاد الأخصائي الاجتماعي في هذه المرحلة بنماذج التنمية المحلية المعروفة في تنظيم المجتمع)، كما أن من الممكن الإشارة للتأكيد علي إدراج المسئوليين مشروعات وإحتياجات القرية في خطة التنمية للمحافظة علي إستعداد الأهالي للمشاركة بجهودهم الذاتية لإستمالتهم للموافقة.

٢- والهدف من إدراج مشروعات وإحتياجات القرية في خطة التنمية للمحافظة هو رصد الميزانية اللازمة للتنفيذ.

٣- كما أن وجود جماعات عمل من الأهالي يُكونها الأخصائي الاجتماعي في هذه المرحلة أو غيرها من المراحل هو بهدف تنمية المسئولية الإجتماعية لدي أهالي القرية عن تنمية قريتهم وليحافظوا عليها ويساهموا في تطويرها فيما بعد.

٤- ولتدبير الموارد المادية اللازمة التي يمكن المساهمة بها من أهالي القرية مع ميزانية المحافظة أو الدولة في تنفيذ مشروعات وإحتياجات القرية ، يقوم الأخصائي الاجتماعي المخطط أو المنمي بعمل خريطة لموارد القرية المادية والمؤسسية والبشرية بإتباع الآتي:

(أ) الموارد المادية :

- حصر ملكية الأراضي الزراعية في زمام القرية من خلال بيان معتمد تقدمه الجمعية الزراعية لمن يملكون خمسة فدادين فأكثر.

- حصر الورش الصناعية والحرفية والمحلات التجارية من خلال الوحدة المحلية بالقرية.
- حصر السيارات النقل والأجرة والجرارات الزراعية بالقرية.

وتنظيم اجتماع لأصحاب هذه الجهات في نطاق الوحدة المحلية للقرية في وجود رئيسها والقيادات المختلفة والإتفاق معهم علي التبرع بمبلغ شهري لكل منهم (وبحيث يتناسب هذا التبرع مع ظروف كل منهم) مساهمة منهم في تمويل تنفيذ مشروعات وإحتياجات القرية مقابل إعفائهم من بعض الرسوم التي يدفعونها للوحدة المحلية وصدور قرار من رئيس الوحدة المحلية بهذا ، ويستخدم الأخصائي الاجتماعي مع أرباب تلك الموارد في ذلك أسلوب الإستثارة وتعديل المفاهيم الخاطئة وتقوية الوازع الديني وأن مايتبرعون به يعد زكاة عن أموالهم وصحتهم ويُعد هذا صدقة جارية تنفعهم في دنياهم وآخرتهم لأنها ستعود ثمارها بالنفع عليهم وعلي الناس في قريتهم .

- تكوين لجنة تسمي لجنة التنمية بالقرية ممن يتمتعون بالسمعة والسيرة الطيبة وموضع ثقة من أهالي القرية يقومون بجمع التبرعات شهريا أو أسبوعيا من المصادر السابق الإشارة إليها وبموجب إيصالات موقع عليها ومختومة ، ويتم إيداع هذه التبرعات في حساب يتم فتحه في بنك القرية ، ويتم جمع هذه التبرعات دوريا لحين وصول الدعم والميزانية التي سيتم تخصيصها لتنمية القرية وفقا لخطة المحافظة.

(ب) الموارد البشرية :

- وتشمل القيادات التنفيذية والشعبية في مختلف المهن والتخصصات كمدير الوحدة الصحية والأطباء من أبناء القرية والمدرسين ومديري المدارس والمهندسين والزراعيين وأئمة المساجد والأخصائيين الإجتماعيين وطلاب الجامعات وغيرهم ، حيث أن هؤلاء يمكن الإعتماد عليهم في تنفيذ القوافل الطبية والثقافية والإجتماعية والدينية وتشكيل اللجان المختلفة منهم حسب نوع المشكلة (لجان المصالحات وحل

النزاعات– لجان التوعية والتثقيف – لجان المساعدات والتكافل الإجتماعي –وغيرها) وذلك بهدف إحداث التغيير المعنوي لدي الأهالي كأحد جوانب التنمية الشاملة ، والذي بدونه لا تُؤتي التنمية المادية ثمارها المرجوة.

(ج) الموارد المؤسسية :

- وتشمل المؤسسات التعليمية كالمدارس بأنواعها والمعاهد الأزهرية وعدد الفصول بكل منها والمؤسسات الاجتماعية والشبابية والصحية والثقافية والدينية وغيرها ، وهل تكفي لإحتياجات الأهالي أم لا تكفي ، وهل لا يوجد بعضها ؟ بهدف إستثمارها في حل بعض المشكلات ، أم أن القرية في حاجة لإنشاء غير المتوفر منها؟. وهذه المؤسسات هي التي من خلالها يمكن تحقيق التغيير المعنوي كأحد جوانب التنمية للقرية – كما سبقت الإشارة لذلك.

ومما هو جدير بالذكر أن كثيرا من المشكلات التي يعاني منها الأهالي يمكن مواجهتها بإستثمار الموارد البشرية والمؤسسية دون الحاجة لموارد مادية كمشكلة الأمية والتسرب من التعليم (من خلال حصر الأميين بالقرية وتصنيفهم لفئات السن وظروف كل منهم وفتح المدارس مساءا لتعليمهم بعد الحصول علي الدعم والموافقة ومتطلبات ذلك من الإدارة التعليمية وهيئة تعليم الكبار ومحو الأمية بالمحافظة وتوفير إشراف إجتماعي وتشجيع الأميين علي الإنتظام وكذلك لمواجهة أي عقبات أثناء العمل) والمشكلات الإجتماعية المختلفة كالبطالة والفقر وتعاطي المخدرات وغيرها. وهذا يتطلب معرفة ووعيا ومهارة من الأخصائي الاجتماعي بمتطلبات القيام بذلك.

ثالثا : مرحلة التنفيذ

عند وصول الإعتمادات المالية المخصصة لتنمية القرية من ميزانية الدولة أو المحافظة يتم البدء في تنفيذ المشروع الأول والذي إحتل الأولوية الأولي في مشروعات القرية بإتخاذ إجراءات الطرح للمناقصات وإختيار الجهة المنفذة وفقا لكراسة الشروط وماشابه ذلك ، ويتم هذا بتعاون ومساندة من لجنة التنمية بالقرية والتي يمكنها عندئذ سحب التبرع المادي الذي تم إيداعه

ببنك القرية ، ومن المهم أيضا خلال هذه المرحلة حث الأهالي وإستثارتهم للمشاركة بالجهد والوقت في أعمال التنفيذ لتوفير أي نفقات يمكن إستثمارها لصالح المشروعات الأخرى للقرية ، وكذلك لابد من إحاطة أهالي القرية بتفاصيل مايحدث حتي يساندوا تلك الجهود ويشعروا أنهم موضع إهتمام ولزيادة ثقتهم وتأييدهم.

رابعا : المرحلة النهائية

ويتم فيها تقييم الجهود المبذولة في التخطيط والتنفيذ للمشروع الأول للوقوف علي الجوانب الإيجابية والإستفادة منها والعقبات والصعوبات إن وجدت لتلافيها ومواجهتها في المشروعات التالية للقرية.

ولاشك أن عملية التنمية بجانبيها المادي والمعنوي في أي قرية من قري مصر يجب أن تكون مستمرة ولا تتوقف لاسيما وأن إحتياجات الأهالي باستمرار متزايدة ومتجددة ومتنوعة ولاتنتهي ، ومن ثم لابد من إشباعها وتلبيتها حتي لا يترتب عليها أي آثار سلبية أو مشكلات.

تلك هي رؤية إسترشادية يمكن الإستفادة منها وتدعيمها ببعض التجارب والخبرات التنموية الأخرى للمساهمة في تنمية القري المصرية المصرية ورفع مستوي المعيشة للأهالي بها.

وأدعو الله أن أكون قد وفقت في ذلك ،،

والله سبحانه وتعالي من وراء القصد، وهو وليّ التوفيق،،